

أعلنت الصين، أنه تمت معاقبة 357 مسئولاً واعتقال 202 شخصا ورفع 192 قضية جنائية، على خلفية فضيحة اللقاحات الفاسدة، التي تم الكشف عنها منتصف شهر مارس الماضي.

وذكر بيان رسمي أصدره مجلس الدولة الصيني (مجلس الوزراء) عقب اجتماع عقد تحت رئاسة رئيس المجلس (رئيس الوزراء) لى كه تشيانج، أن العقوبات التي طبقت على المسؤولين تختلف لتتناسب مع مدى ما اقترفه كل واحد منهم من جرم.

كانت وزارة الأمن العام الصينية قد أعلنت في 25 مارس الماضي نجاحها في اعتقال أكثر من 130 شخصا يشتبه في تورطهم بفضيحة بيع كميات كبيرة من اللقاحات الفاسدة تقدر قيمتها بنحو 310 ملايين يوان (48 مليون دولار) في 20 مقاطعة بالبلاد، وأثبتت التحقيقات تورط ما يقرب من 30 شركة لتوزيع الأدوية و 16 آخرين متخصصين في بيع اللقاحات في القضية التي أمسكت الشرطة بخيوطها في شهر أبريل من العام الماضي عندما بدأت ادلة الاتهام تتجمع ضد سيدة تعمل كصيدلية وابنتها في مقاطعة شانغونغ شرق الصين.

ووفقا لما أعلنه المسئولون فإن السيدتين تم بالفعل إلقاء القبض عليهما بتهمة بيع أدوية (12) نوعا مختلفا من اللقاحات من ضمنها لقاحات ضد الالتهاب السحائي والسعار) غير صالحة للاستخدام لمدة سنوات طويلة بدءا من عام 2010 وكان الإعلام الرسمي الصيني حذر في الأيام الأولى من اكتشاف الفضيحة من أن اللقاحات الفاسدة قد تتسبب في الموت أو الشلل لمن يأخذونها ولكن مكتب منظمة الصحة العالمية في الصين أصدر تصريحاً لتهدئة مخاوف الرأي العام الصيني، ونفى صحة التحذير وطمأن الجميع أن اللقاحات منتهية الصلاحية قد تتسبب في رد فعل تسمى لنسبة ضئيلة من متعاطيها وأن المشكلة الحقيقية لمن تلقوا تلك اللقاحات تكمن في أنهم لم يتلقوا التحصينات ضد الأمراض كما كانوا يرغبون لأن اللقاحات التي تفسد سواء لسوء التخزين أو انتهاء الصلاحية تفقد تأثيرها.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 15/04/2016

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfarag.com